السجن بحق بريطانية فبركت قصة استعبادها جنسيا: ضحاياها حاولوا الإنتحار

قضت محكمة بريطانية بسجن شابة تبلغ من العمر "22 عاما"، ثمانية أعوام ونصف العام بعد أن زعمت كذبا أنها كانت "ضحية اغتصاب" واتجار بالبشر من قبل عصابة آسيوية.

وتبين أن الحكم قد صدر بحق الفتاة، "إليانور ويليامز" بعد أن ثبت لهيئة القضاة كذب مزاعمها ومحاولتها تضليلها.

وكانت "إليانور" قد نشرت في مايو من العام "2020" صورًا لها، في موقع "فيسبوك"، وقد بدا على وجهها آثار كدمات، زاعمة تلك الإصابات كانت نتيجة تعرضها إلى اعتداء جنسي، وذلك قبل أن تثبت التحقيقات أن تلك المرأة الشابة قد تعمدت إحداث تلك الإصابات بواسطة مطرقة.

وقد أدت مزاعم "إليانور" إلى تأجيج موجة من الغضب وأعمال التخريب في مسقط رأسها ضد أقليات مسلمة

وآسيوية.

وبدأت محاكمة ويليامز في "أكتوبر من العام الماضي" قبل أن يخلص القاضي، روبرت ألثام خلال عرضه لمنطوق الحكم إنه لا يستطيع تفسير دوافع تلك الفتاة.

وأوضح أن مزاعم واتهامات الفتاة كانت "خيالاً كاملاً" استخدمت فيه وقائع حقيقية لحوادث سابقة تعرضت فيها مراهقات لاستغلال من رجال بعضهم من أصول جنوب آسيوية.
وتابع: "لقد اعتبرت أن احتمالات تصديقها أكبر إذا استندت إلى حالات موجودة بالفعل في الوعي العام".

وفي سياق متصل، أوضح ثلاثة من المتهمين للسلطات إنهم حاولوا الانتحار أثناء فترة احتجازهم.

وقال "جوردان ترينغوف" الذي جرى احتجازه لمدة 10 أسابيع وتعرض منزله للمداهمة من قبل رجال الأمن، إن حياته قد دمرت وإنه حاول الانتحار بعد أن تم كتابة كلمة "مغتصب" على جدار بيت عائلته، مشيرا إلى أن ينوي مقاضاة الشرطة بعد أن ثبتت برائته.

وكانت الفتاة قد زعمت أن صاحب شركة يدعى، "محمد رمضان" كان يحضرها منذ أن كانت تبلغ من العمر "12" عامًا، وأنه قد أخذها إلى العاصمة الهولندية، أمستردام، حيث أجبرت على "ممارسة الجنس" مقابل المال وأنه قد باعها في مزاد علني.

وأوضح رمضان أنه قد تلقى تهديدات بالقتل لا حصر لها من جميع أنحاء العالم على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال القاضي إن رمضان كان في حالة من اليأس لدرجة أنه حاول الانتحار أمام عائلته، بعد أقدم اشخاص على تحطيم نوافذ سيارته بالإضافة إلى انتهاء مسيرته المهنية كرجل أعمال ناجح.

وقال رمضان للصحفيين خارج المحكمة عقب إدانة ويليامز "لست متأكدا كيف سأتعافى أنا وعائلتي من هذه التجربة.. إزالة الطين عن الثوب النظيف يحتاج بعضا من الوقت".

من جانبها، قدمت ويليامز اعتذارًا في رسالة إلى المحكمة جاء فيها :"أنا لا أقول إنني مذنبة ولكني أعرف أنني أخطأت في بعض الأمور وأنا آسفة على ذلك".

وتابعت: "لقد شعرت بالحزن الشديد بسبب المشاكل التي حدثت في بارو.. لو كنت كنت أعرف ما هي العواقب التي ستنجم عن هذا الأمر ما كنت أقدمت على مافعلت".

وشددت إنها لم تحرض أبدًا على أي اضطرابات في مجتمعها من خلال منشور لها على فيسبوك، لكن القاضي قال إنه كان من المتوقع أن يتم استهداف الأشخاص من أصل باكستاني بناءً على ما كتبت.